

الأثار الاقتصادية للسياسات السعرية للقطن المصري

د/ سحر سعيد يعقوب محمد

قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بكلية الزراعة جامعة دمنهور

الملخص:

استهدفت الدراسة قياس أثر السياسات السعرية والتسويقية لمحصول القطن خلال الفترة (2010 – 2020) على كل من المنتجين والمستهلكين والدولة وكذلك التعرف على مدى نجاح السياسات المطبقة في تضيق الفروق بين الأسعار المحلية والعالمية ومدى الاقتراب من سياسة زراعية عادلة يمكن من خلالها تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وفي نفس الوقت قدرة الدولة على الحد من الواردات وذلك باستخدام نموذج التوازن الجزئي الذي يهتم بقياس مؤشرات الكفاءة الاقتصادية.

وأشارت الدراسة إلى أن متوسط معمل الحملة السعرية لإنتاج القطن طويل التيلة وقصير التيلة خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 0,1 ، 0,14 لكل منهما على الترتيب وهو أقل من الواحد الصحيح ، كما بلغ معمل الحملة الاسمية لاستهلاك القطن حوالي 9,9 ، 6,5 لكل منهما على الترتيب وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذا يعني ان السياسة السعرية لم تكن لصالح منتجي ومستهلكي القطن والشركات.

كما أشارت إلى أن صادرات القطن طويل التيلة تحقق عوائد اجتماعية للمستهلكين بمعدل زيادة بلغ نحو 99,1% عن واردات القطن قصير التيلة ، كما أنها تتفوق في تحقيق فوائض للمنتجين بمعدل زيادة بلغ نحو 46,6% عن فوائض المستهلكين ، وأيضا تتفوق في تحقيق فوائض للمستهلكين بمعدل زيادة بلغ نحو 80,6% عن الواردات.

كما أشارت الدراسة إلى أن صادرات القطن حققت فائض في عوائد الحكومة خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 313700,9 ألف جنيه بينما حققت واردات القطن خسارة في عوائد الحكومة بلغت حوالي 209,8 ألف جنيه ، كما حقق القطن طويل التيلة وقصير التيلة مكاسب للدولة من العملة الأجنبية بلغت حوالي 201536,7 ألف جنيه ، 12290,3 ألف جنيه بأهمية نسبية بلغت نحو 94,3% ، 5,7% لكل منهما على الترتيب.

وأشارت الدراسة إلى سلبية معمل التعريفة الجمركية لمحصول القطن طويل التيلة وقصير التيلة حيث بلغ حوالي 10,8 ، 7,5 لكل منهما على الترتيب وذلك يشير إلى أن المنتج المحلي لم يحصل على دعم ضمني وإنما يحصل عليه المنتج الأجنبي.

تمهيد:

يعتبر محصول القطن من المحاصيل التي تقوم عليها الكثير من الصناعات التكاملية والتي من أهمها صناعة الغزل والنسيج وزيت بذرة القطن والأعلاف الحيوانية (كسب بذرة القطن) كما تقوم عليه صناعة الصابون وغيرها من الصناعات التحويلية.

يعتبر القطن المصري من أجود أقطان العالم من حيث طول التيلة وتميزه في الصناعات الغزالية عن كثير من الأقطان المماثلة له في السوق العالمي والمتمثلة في النعومة والمتانة. مرجع رقم (5)

وتقوم مصر سنويا بتصدير كميات من الأقطان المصرية طويلة التيلة وفائقة الطول وفي نفس الوقت تستورد كميات من الأقطان قصيرة التيلة لتلبية احتياجات صناعة الغزل

والنسيج حيث أن ما يجرى إنتاجه من القطن في مصر هو من الأقطان طويلة التيلة ومتوسطة التيلة وفائقة الطول.

كما يتميز القطن المصري بمواصفاته الغزلية المتعددة والمطلوبة عالميا والتي يتفوق بها على جميع الأقطان العالمية ، وقد بلغت المساحة المزروعة بالقطن في مصر خلال متوسط الفترة (2018-2020) حوالي 252,9 ألف فدان ^(مرجع رقم 10) حيث بلغ إنتاجها من القطن الزهر حوالي 2 مليون قنطار أي ما يعادل 315 ألف طن قطن زهر ينتج منها 109,2 ألف طن قطن شعر وحوالي 200 ألف طن بذرة قطن وبلغ متوسط كمية الصادرات المصرية من القطن الشعر حوالي 61 ألف طن بقيمة بلغت حوالي 2,5 مليار جنيه وبلغت كمية الواردات المصرية منه حوالي 180,9 ألف طن وبقيمة بلغت حوالي 3,7 مليار جنيه وبلغ معدل تغطية قيمة صادرات القطن المصري لقيمة الواردات منه خلال متوسط تلك الفترة نحو 93,1% . ^(مرجع رقم 16)

وتعتبر السياسة السعرية الزراعية أحد الأدوات الهامة لإحداث التنمية الاقتصادية الزراعية وإحداث التأثيرات اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي وذلك لعلاقتها المباشرة بتوجيه كل من الإنتاج والاستهلاك في الاتجاه الذي يرغبه المجتمع ولارتباطها الوثيق بتوزيع الدخل بين القطاعات المختلفة للمقتصد القومي وبين سكان القطاع الزراعي نفسه ، كما تعتبر السياسة السعرية الزراعية لأي محصول زراعي أحد المحددات الرئيسية والفعالة للتأثير على كل من الإنتاج (العرض) وعلى الاستهلاك (الطلب)

ومما لا شك فيه أن وضع سياسات سعرية زراعية ملائمة يعتبر أمرا ضروريا لتحفيز الإنتاج الزراعي وزيادته إلا أن هذه السياسات بمفردها ليست كافية لتحقيق هذا الهدف إذ أن هناك من السياسات والإجراءات الأخرى المكمل للسياسات السعرية الزراعية والضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي ، وتتفاعل هذه السياسات غير السعرية وتتشابك مع بعضها ومع السياسة السعرية ليس فقط داخل القطاع الزراعي وإنما فيما بين ذلك القطاع والقطاعات الأخرى غير الزراعية ، كما أن هذه السياسات لها ارتباطها الوثيق والمباشر مع الاقتصاد القومي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لتلك الدراسة في الآثار السلبية التي انعكست على محصول القطن نتيجة توجه الدولة منذ بداية التسعينات في ظل اتباع برنامج التحرر الاقتصادي بغرض الإصلاح الاقتصادي نحو إجراء بعض التعديلات في السياسات الزراعية داخل القطاع الزراعي سواء كانت تسويقية أو تسعيرية لمختلف المحاصيل الزراعية بما فيها محصول القطن والتي تمخضت عن الحد من التدخل الحكومي في التركيب المحصولي وترك السوق حرا وفقا لقوى العرض والطلب.

ولقد ترتب على تلك السياسات تعرض زراعه القطن في مصر لعدد من المعوقات والمحددات والتي من أهمها ارتفاع تكاليف إنتاجه و انخفاض صافي عائد الفدان منه بالمقارنة بالمحاصيل المنافسة له في التركيب المحصولي وهو ما ترتب عليه تراجع المساحة المزروعة به من حوالي 407 ألف فدان خلال متوسط الفترة (2010-2012) إلى حوالي 252 ألف فدان خلال متوسط الفترة (2018-2020) ^(مرجع رقم 10) وفي نفس الوقت تزايد كمية الواردات المصرية من الأقطان قصيرة التيلة لتلبية احتياجات صناعة الغزل والنسيج المحلية

من حوالي 35,3 ألف طن إلى حوالي 180,9 ألف طن خلال نفس الفترتين سالفنا الذكر وهو ما يشكل زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات المصري ، بالإضافة إلى تذبذب كمية الصادرات المصرية من القطن من 57,8 ألف طن إلى 61 ألف طن لآخر خلال فترتي الدراسة. مرجع رقم (16)

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لتلك الدراسة في قياس أثر السياسات السعرية والتسويقية لمحصول القطن خلال الفترة (2010 – 2020) على كل من المنتجين والمستهلكين والدولة وكذلك التعرف على مدى نجاح السياسات المطبقة في تضيق الفروق بين الأسعار المحلية والعالمية ومدى الاقتراب من سياسة زراعية عادلة يمكن من خلالها تشجيع المنتجين على زيادته الإنتاج وفي نفس الوقت قدرة الدولة على الحد من الواردات وذلك من خلال عدة أهداف فرعية متمثلة في كل مما يلي :-

- 1- التعرف على تطور المساحة المزروعة من القطن في مصر ومدى أرباحته للزراع
- 2- التعرف على مدى تغطية قيمة الصادرات المصرية من الأقطان طويله التيلة لنظيرتها المستوردة قصيرة التيلة التي تستورد لتلبية الاحتياجات المحلية لصناعة الغزل والنسيج
- 3- دراسة تطور الاستهلاك المحلي من مختلف أنواع الأقطان المحلية والمستوردة
- 4- دراسة تطور تكاليف الإنتاج وصافي العائد الفداني بالأسعار الجارية والحقيقية والعائد على الجنيه
- المستثمر لمحصول القطن
- 5- تقدير الآثار الاقتصادية للسياسات السعرية والتسويقية لمحصول القطن خلال فتره الدراسة ومدى انعكاسها على مختلف عوائد المجتمع ورفاهيته خلال الفترة (2010 - 2020)

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

بجانب استخدام أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي استندت الدراسة إلى أسلوب التحليل الكمي والذي تمثل في استخدام كل من أسلوب الانحدار الخطي البسيط للتعرف على معدلات التغير في بعض المتغيرات الاقتصادية بجانب الاستناد إلى نموذج التوازن الجزئي حيث يستخدم هذا النموذج لتقدير أثر سياسة التدخل الحكومي في تحديد سعر محصول معين وما يصاحب ذلك من اختلالات سعرية تؤثر على الطاقة الاستهلاكية والطاقة الإنتاجية والآثار التوزيعية بالنسبة للمنتجين والمستهلكين حيث يمكن تقدير الربح أو الخسارة الاجتماعية الصافية في الإنتاج والاستهلاك وبالتالي تقدير الأثر المتوقع على التجارة الخارجية كما يمكن تقدير التغير في حصة العملات الأجنبية وفي عائد الخزنة العامة ويتضمن النموذج مجموعة من المعادلات لتقدير كل هذه الآثار.

وقد استندت الدراسة إلى البيانات الثانوية التي أمكن الحصول عليها من نشرات قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الموقع الإلكتروني لمنظمة الزراعة والأغذية (الفاو) ، الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن هذا بالإضافة إلى البيانات التي أمكن الحصول عليها من مختلف الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بمجال الدراسة.

توصيف نموذج التوازن الجزئي مرجع رقم (13)

يقوم النموذج علي فرضين أساسيين:- أولهما أن الأسعار تساوي متوسط التكاليف (أما بسبب الكفاءة التكنولوجية لعلاقة المدخلات / المخرجات في المدى الطويل أو بسبب التقريب) ، وثانيهما أن سعر المستهلك يساوي سعر المنتج ، ومن ثم يتحمل المستهلك تكلفة الاستهلاك الحقيقية، ويحصل المنتج علي العائد الحقيقي لإنتاجه، وبناءً عليه فإن سيادة سعر الحدود كسعر محلي لكل من المنتج والمستهلك يمكن أن يؤدي إلي زيادة الإنتاج وتقليل الاستهلاك، وهو ما يؤدي بدوره إلي زيادة الصادرات أو نقص الواردات.

- | | |
|------------------------------------|--|
| (1) NSLP = 0.5 (QW – Q) (PW – PP) | صافي خسارة المجتمع في جانب الإنتاج |
| (2) NSLC = 0.5 (CW – C) (PC – PW) | صافي خسارة المجتمع في جانب الاستهلاك |
| (3) NSL = -(NSLP + NSLC) | جملة صافي خسارة المجتمع |
| (4) GP = Q (Pp – PW) – NSLP | عوائد الرفاهية للمنتجين (فوائض المنتجين) |
| (5) GC = C (PW – PC) – NSLC | عوائد الرفاهية للمستهلكين (فوائض المستهلكين) |
| (6) dF = -Pw (QW – Q + C – CW) | التغير في حصيلة النقد الأجنبي |
| (7) dG = Q (PW – PP) - C (PW – PC) | التغير في إيرادات الحكومة |
| = - NSL – GP – GC | |

حيث:-

- QW = كمية الإنتاج عند استخدام أسعار الحدود .
Q = كمية الإنتاج عند استخدام الأسعار المحلية
CW = كمية الاستهلاك عند استخدام أسعار الحدود
C = كمية الاستهلاك عند استخدام الأسعار المحلية
PW = أسعار الحدود
PP = الأسعار المزرعية المحلية
PC = الأسعار المحلية للتجزئة.

ويعتبر نموذج التوازن الجزئي احد الأساليب التحليلية التي يمكن من خلالها توضيح الاختلالات السعرية وحجم الدعم والضرائب المفروضة على كل من المنتج والمستهلك والمجتمع والتعرف أيضا على الكفاءة والرفاهية الاقتصادية للمجتمع والأثار المترتبة على صادرات الأقطان طويلة ومتوسطة الثيلة وتلك المترتبة على استيراد الأقطان قصيرة الثيلة خلال الفترة (2010 - 2020)

النتائج البحثية:

الوضع الراهن لإنتاج محصول القطن الزهر في مصر

تنقسم مناطق إنتاج القطن في مصر حسب مناطق زراعتها الى مرجع رقم (1)

- 1- أقطان الوجه القبلي (مصر الوسطى ومصر العليا) : وتتميز بتحمل درجات الحرارة العالية والمناخ الجاف وهي من الأصناف المتوسطة طول الثيلة مثل جيزة 90 وجيزة 83
 - 2- أقطان الوجه البحري : وتتميز بتحمل درجات الحرارة والرطوبة المعتدلة وتندرج من حيث طول الثيلة من أصناف طويلة إلى فائقة الطول مثل جيزة 86 وجيزة 45
- ويعتمد التصنيف في القطن المصري على كل من طول الثيلة واللون وباقي الخواص الطبيعية والتكنولوجية للصنف نظرا للتغيرات المستمرة في الأصناف المزروعة كل عام نتيجة للاستنباط والإحلال أو لتدهور مواصفات الأصناف

تقسيم أصناف القطن المنزرعة في مصر وفقا للون:

تنقسم أصناف القطن في مصر من حيث اللون إلى مجموعتين هي:

- 1- مجموعه الأقطان البيضاء مثل جيزة (45 ، 70 ، 96 ، 87 ، 86 ، 89 ، 94 ، 92 ، 85)
- 2- مجموعه الأقطان الكريمي مثل جيزة (88 ، 93 ، 80 ، 83 ، 90 ، 95) وتنقسم تلك المجموعة إلى (كريمي فاتح مثل جيزة (88 ، 83 ، 90) وكريمي غامق مثل جيزة (93 ، 80 ، 95)

التصنيف العالمي لأصناف القطن المصري من حيث طول التيلة :

- 1- مجموعة الأصناف الطويلة الممتازة ومنها جيزة (45 ، 87 ، 96 ، 93 ، 88)
- 2- مجموعة الأصناف الطويلة ومنها جيزة (86 ، 94 ، 90 ، 95)

التقسيم المحلي لأصناف القطن المزروعة في مصر:

- 1- أصناف طويلة ممتازة وتشمل جيزة (45 ، 87 ، 96 ، 93 ، 88)
 - 2- أصناف طويلة وتشمل جيزة (86 ، 89 ، 94)
 - 3- أصناف متوسطة الطول وتشمل جيزة (90 ، 85 ، 95 ، 80 ، 83)
- يعتبر الصف جيزة 86 هو أكثر الأصناف من حيث المساحة المزروعة به في محافظات الوجه البحري ، كما يعتبر الصنف جيزة 90 هو أكثر الأصناف من حيث المساحة المزروعة به في محافظات الوجه القبلي ^(مرجع رقم 10)

يتضح من جدول (1) تراجع المساحة المزروعة بالقطن في مصر من حوالي 407 ألف فدان خلال متوسط الفترة (2010-2012) إلى حوالي 253 ألف فدان خلال متوسط الفترة (2018-2020) أي بنسبة 37,8% ، وتراجع إنتاجه من حوالي 2,719 مليون قنطار إلى حوالي 2 مليون قنطار أي بنسبة 26,4% خلال نفس الفترتين سالفتا الذكر، كما بلغت الإنتاجية الفدانبة لمحصول القطن حدها الأدنى حوالي 4,3 قنطار/فدان عام 2015 وحدها الأقصى بلغ حوالي 8 قنطار/فدان عام 2020 بمتوسط بلغ حوالي 6,6 قنطار/فدان.

جدول (1) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول القطن في مصر خلال الفترة (2010 – 2020)

البيان	المساحة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف قنطار)	الإنتاجية (قنطار/ فدان)
2010	368.6	2372.2	6.5
2011	519.0	4028.8	7.8
2012	333.4	1756.8	5.3
2013	286.7	1603.2	5.7
2014	369.2	1954.7	5.4
2015	240.9	1017.4	4.3
2016	131.8	917.9	7.0
2017	217.0	1639.9	7.7
2018	336.0	2705.0	8.0
2019	239.4	1790.2	7.5
2020	183.5	1506.5	8.0
المتوسط	293.2	1935.7	6.6

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة

ويوضح جدول (2) معادلات الاتجاه الزمني لكل من المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول القطن خلال الفترة (2010-2020) حيث يتبين أن المساحة أخذت اتجاها تناقصيا معنوي إحصائيا بمعدل نمو بلغ نحو 7,4% سنويا ، وأخذ الإنتاج اتجاها تناقصيا غير معنوي إحصائيا بينما أخذت إنتاجية الفدان اتجاها تزايديا غير معنوي إحصائيا ، مما يشير إلى الثبات النسبي لكل من الإنتاج والإنتاجية حول متوسطهم والذي بلغ حوالي 1935,7 ألف قنطار ، 6,6 قنطار / فدان لكل منهما على الترتيب.

جدول (2) معالم ومؤشرات الاتجاه الزمني للمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالمساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول القطن في مصر خلال الفترة (2010 – 2020)

المتغير	الدالة	T	R ²	F	معدل النمو %
المساحة	$Y = e^{6.062 - 0.074 X}$	-2.529 [*]	0.42	6.395 [*]	7.4
الإنتاج	$Y = e^{7.756 - 0.045 X}$	-1.148 ⁽⁻⁾	0.13	1.317 ⁽⁻⁾	-
الإنتاجية	$Y = e^{1.714 + 0.027 X}$	1.425 ⁽⁻⁾	0.18	2.030 ⁽⁻⁾	-

(*) معنوية عند 0,05 (-) غير معنوية

المصدر : جمعت وحسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بجدول (1)

مؤشرات التجارة الخارجية للقطن في مصر:

من المعروف أن التجارة الخارجية للقطن في مصر تتمثل في المنتج الرئيسي له وهو القطن الشعير (غزل القطن) المستخلص من القطن الزهر حيث أن قنطار القطن الزهر يساوي 157,5 كيلو جرام وكل قنطار قطن زهر ينتج عنه 50 كيلو جرام قطن شعير بالإضافة إلى 100 كيلو جرام بذرة وحوالي 2,5 كيلو جرام مخلفات وشوائب. مرجع رقم (1) وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل وأستراليا أهم الدول المصدرة للقطن على مستوى العالم حيث تمثل كمية صادراتها منه حوالي 67,6% من إجمالي الصادرات العالمية من القطن في متوسط الفترة (2010-2020) ، وتأتي مصر في المركز الثامن عشر بين الدول المصدرة للقطن بنسبة 0,6% وهو ما يشير إلى ضالة كمية الصادرات المصرية من القطن في السوق العالمي.

كما تعتبر كل من الصين والهند وباكستان وبنجلاديش أهم الدول المستوردة للقطن المصري حيث تمثل إجمالي كمية وارداتها من القطن المصري نحو 68,6% من الإجمالي السنوي لصادرات مصر من القطن.

يتضح من جدول (3) تراجع الإنتاج المحلي من القطن الشعير في مصر من حوالي 135,96 ألف طن خلال متوسط الفترة (2010-2012) إلى حوالي 100,3 ألف طن خلال متوسط الفترة (2018-2020) أي بنسبة 26,2% ، وتزايد كمية الصادرات المصرية منه من حوالي 57,5 ألف طن إلى حوالي 61 ألف طن أي بنسبة 5,7% خلال نفس الفترتين سالفتا الذكر ، وتزايدت كمية الواردات المصرية من الأقطان قصيرة التيلة من حوالي 35,3 ألف طن إلى حوالي 180,9 ألف طن أي بنسبة 412,5% خلال نفس الفترتين سالفتا الذكر. وبدراسة الاتجاه الزمني تبين من جدول (4) أن الإنتاج المحلي للقطن الشعير في مصر قد أخذ اتجاها تناقصيا غير معنوي إحصائيا خلال فترة الدراسة.

كما تبين من جدول (4) أن كمية الصادرات من القطن المصري قد أخذت اتجاهًا تزايدياً غير معنوي إحصائياً ، بينما أخذت كمية الواردات منه اتجاهًا تزايدياً معنوي إحصائياً خلال فترة بمعدل نمو بلغ نحو 18,6% سنوياً.

كما اتضح من الجدول أن قيمة الصادرات من القطن الشعير بلغت حدها الأدنى حوالي 612,3 مليون جنيه عام 2014 وحدها الأقصى بلغ حوالي 2818,4 مليون جنيه عام 2019 بمتوسط بلغ حوالي 1426,4 مليون جنيه ، كما بلغت قيمة الواردات من القطن الشعير حدها الأدنى حوالي 281,8 مليون جنيه عام 2012 وحدها الأقصى بلغ حوالي 4519 مليون جنيه عام 2019 بمتوسط بلغ حوالي 1980,7 مليون جنيه.

وتبين من جدول (4) أن كل من قيمة الصادرات والواردات أخذت اتجاهًا تزايدياً معنوي إحصائياً خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 11,2% ، 21,7% سنوياً لكل منهما على الترتيب.

كما يتضح من الجدول تراجع معدل تغطية قيمة الصادرات المصرية من القطن لقيمة الواردات المصرية منها خلال فترة الدراسة حيث بلغت حدها الأعلى عام 2012 بمعدل تغطية حوالي 351,8% وبلغت حدها الأدنى عام 2017 بمعدل تغطية حوالي 38,9% وبمتوسط عام خلال فترة الدراسة بلغ نحو 72%.

وبدراسة الاتجاه الزمني تبين من جدول (4) أن معدل تغطية قيمة الصادرات للواردات من القطن الشعير في مصر قد أخذ اتجاهًا تناقصياً غير معنوي إحصائياً خلال فترة الدراسة.

جدول (3) تطور الإنتاج المحلي وقيمة الصادرات والواردات من القطن الشعير خلال الفترة (2020 – 2010)

البيان	الإنتاج المحلي (ألف طن)	كمية الصادرات (ألف طن)	كمية الواردات (ألف طن)	قيمة الصادرات (مليون جنيه)	قيمة الواردات (مليون جنيه)	معدل تغطية قيمة الصادرات للواردات %
2010	118.61	54.6	45.4	772.2	677.9	113.9
2011	201.44	61.2	43.6	1568.2	870.7	180.1
2012	87.84	57.7	16.9	991.4	281.8	351.8
2013	80.16	42.0	70.9	932.1	1167.4	79.8
2014	97.74	24.8	68.5	612.3	1113.5	55.0
2015	50.87	37.1	85.0	648.2	1104.4	58.7
2016	45.89	30.9	64.1	911.1	1216.9	74.9
2017	82.00	27.9	111.2	1640.6	4213.8	38.9
2018	135.25	36.6	113.2	2249.3	4519.0	49.8
2019	89.51	70.8	239.5	2818.4	3962.6	71.1
2020	75.32	75.5	189.9	2546.7	2660.1	95.7
المتوسط	96.78	47.2	95.3	1426.4	1980.7	72.0

المصدر : - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.

- الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ، مركز المعلومات والتوثيق ، حصاد الموسم القطني

2021

www.fao.org -

جدول (4) معالم ومؤشرات الاتجاه الزمني للمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج المحلي والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات والواردات من القطن الشعير خلال الفترة (2010 – 2020)

المتغير	الدالة	T	R ²	F	معدل النمو %
الإنتاج المحلي	$Y = e^{4.761-0.045X}$	-1.148 ⁽⁻⁾	0.13	1.318 ⁽⁻⁾	-
الاستهلاك المحلي	$Y = e^{4.777-0.147X}$	-8.997**	0.90	80.393**	14.7
كمية الصادرات	$Y = 44.055 + 0.523x$	0.297 ⁽⁻⁾	0.01	0.088 ⁽⁻⁾	-
كمية الواردات	$Y = e^{3.215+0.186X}$	4.746**	0.72	22.525**	18.6
قيمة الصادرات	$Y = e^{6.453+0.112X}$	2.718*	0.45	7.387*	11.2
قيمة الواردات	$Y = e^{5.975+0.217X}$	4.437**	0.69	19.689**	21.7
معدل تغطية الصادرات للواردات	$Y = e^{5.083-0.105X}$	-2.003 ⁻	0.31	4.011	-

(**) معنوية عند 0,01 (*) معنوية عند 0,05 (-) غير معنوية

المصدر : جمعت وحسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بجدول (3)

تطور أسعار المنتج والمستهلك وأسعار الصادرات والواردات للقطن الشعير في مصر:

من المعروف أن المتبع في تسويق محصول القطن في مصر هو نظام التسويق الحر وفقا لآليات العرض والطلب إعتبارا من أغسطس 1994 وحتى الآن وفقا لقوانين تحرير تجارة القطن رقم 210، 211 لسنة 1994 والخاصة بتنظيم تجارة القطن في الداخل واتحاد مصدري الأقطان على الترتيب والتي تسمح لجميع القطاعات بالتسجيل في قائمة تجار القطن في الداخل وتتيح لهم شراء القطن مباشرة من المنتجين وتسمح بالتداول الحر للأقطان الزهر والشعر والعوادم كما تسمح للمنتج بحلج أقطانه بإعتبار حرية التجارة مكفولة للتجار المقيدين في سجل المشتغلين بتجارة القطن في الداخل

ويستهدف نظام التسويق الحر للقطن ما يلي مرجع رقم (1)

- (1) تنظيم تسويق القطن بالداخل بالطريقة التي تضمن سهولة تدفق حركة المحصول
- (2) تجنب المضاربين في المسلك التسويقي للقطن
- (3) ربط أسعار القطن بآليات العرض والطلب محليا وعالميا بحرية تامة دون التأثير على حقوق المنتج في حلج أقطانه
- (4) إحكام تداول تجارة القطن ما بين التجار المسجلين
- (5) حظر تداول القطن أو التعامل في الداخل إلا من خلال التجار المقيدين بسجل المشتغلين بتجارة القطن في الداخل
- (6) منع شراء القطن بأسعار ثابتة بدون ربط الأسعار بالرتب وتصافي الحلج

يتضح من جدول (5) أن سعر المنتج للقطن الشعير خلال الفترة من (2010-2020) بلغ حده الأدنى حوالي 10 آلاف جنيه / طن عام 2011 وحده الأقصى حوالي 53,7 ألف جنيه / طن عامي 2018، 2019 بمتوسط بلغ حوالي 29,8 ألف جنيه / طن خلال فترة الدراسة ، كما بلغ سعر المستهلك (سعر التسليم للمغازل) للقطن الشعير خلال نفس الفترة حده الأدنى حوالي 16,3 ألف جنيه / طن عام 2011 وحده الأقصى حوالي 58,6 ألف جنيه / طن عام 2020 بمتوسط بلغ حوالي 35,2 ألف جنيه / طن.

وبدراسة الاتجاه الزمني لأسعار القطن الشعير خلال الفترة (2010-2020) تبين من جدول (6) أن كل من سعر المنتج وسعر المستهلك للقطن الشعير قد أخذ اتجاها تزايديا

معنوي إحصائيا خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 20,2% ، 15,2% لكل منهما على الترتيب.

كما تبين من جدول (5) أن سعر الصادرات للقطن الشعير خلال الفترة (2010-2020) بلغ حده الأدنى حوالي 14,1 ألف جنيه / طن عام 2010 وحده الأقصى حوالي 61,4 ألف جنيه / طن عام 2018 بمتوسط بلغ حوالي 31,3 ألف جنيه / طن خلال فترة الدراسة ، كما بلغ سعر الواردات للقطن الشعير خلال نفس الفترة حده الأدنى حوالي 13 ألف جنيه / طن عام 2015 وحده الأقصى حوالي 39,9 ألف جنيه / طن عام 2018 بمتوسط بلغ حوالي 20,4 ألف جنيه / طن.

جدول (5) تطور سعر المنتج والمستهلك وأسعار الصادرات والواردات للقطن الشعير وكذلك تطور سعر الصرف خلال الفترة (2010 – 2020)

البيان	سعر المنتج (ألف جنيه / طن)	سعر المستهلك (ألف جنيه / طن)	سعر الصادرات (ألف جنيه / طن)	سعر الواردات (ألف جنيه / طن)	سعر الصرف جنيه / دولار
2010	12.6	18.1	14.1	14.9	5.6
2011	10.0	16.3	25.6	19.9	5.9
2012	11.0	17.1	17.2	16.7	6.1
2013	14.0	25.1	22.2	16.5	6.9
2014	12.8	19.7	24.7	16.3	7.1
2015	19.0	20.4	17.5	13.0	7.7
2016	41.6	49.3	29.5	19.0	10.0
2017	47.5	49.5	58.8	37.9	17.8
2018	53.7	55.4	61.4	39.9	17.8
2019	53.7	57.6	39.8	16.5	16.8
2020	52.2	58.6	33.7	14.0	15.8
المتوسط	29.8	35.2	31.3	20.4	10.7

المصدر : - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشؤون الاقتصادية – نشرة الأسعار المزرعية، أعداد متفرقة

- الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس

- اللجنة العامة للتحكيم واختبارات القطن بالإسكندرية

- www.fao.org

جدول (6) معالم ومؤشرات الاتجاه الزمني لأسعار المنتج والمستهلك وأسعار الصادرات والواردات للقطن الشعير وسعر الصرف في مصر خلال الفترة (2010 – 2020)

المتغير	الدالة	T	R ²	F	معدل النمو %
سعر المنتج	$Y = e^{1.959+0.202 X}$	7.510**	0.86	56.393**	20.2
سعر المستهلك	$Y = e^{2.514+0.152 X}$	6.775**	0.84	45.903**	15.2
أسعار الصادرات	$Y = e^{2.676+0.110 X}$	3.432**	0.57	11.780**	11
أسعار الواردات	$Y = e^{2.759+0.031 X}$	0.844 ⁽⁻⁾	0.1	0.713 ⁽⁻⁾	-
سعر الصرف	$Y = e^{1.453+0.135 X}$	7.614**	0.87	57.977**	13.5

(**) معنوية عند 0,01 (-) غير معنوية

المصدر : جمعت وحسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بجدول (6)

وبدراسة الاتجاه الزمني لأسعار صادرات وواردات القطن خلال الفترة (2010-2020) تبين من جدول (6) أن سعر الصادرات للقطن الشعير أخذ اتجاها تزايديا معنوي إحصائيا خلال فترة الدراسة بمعدل نمو بلغ نحو 11% سنويا ، بينما أخذ سعر الواردات اتجاها تزايديا غير معنوي إحصائيا.

كما تبين من جدول (5) أن سعر الصرف خلال الفترة من (2010-2020) بلغ حده الأدنى حوالي 5,6 جنيه / دولار عام 2010 وحده الأقصى حوالي 17,8 جنيه / دولار عامي 2017 ، 2018 بمتوسط بلغ حوالي 10,7 جنيه / دولار. وبدراسة الاتجاه الزمني لسعر الصرف خلال فترة الدراسة تبين من جدول (6) أن سعر الصرف أخذ اتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو بلغ نحو 13,5% سنويا

تطور الاستهلاك المحلي من الأقطان المحلية والمستوردة في مصر تبين من جدول (7) أن الاستهلاك المحلي من الأقطان المحلية فائقة الطول تراجع من حوالي 4981 طن عام 2010 إلى حوالي 427 طن عام 2020 بمعدل انخفاض بلغ نحو 91,4% وبمتوسط بلغ حوالي 1528,5 طن يمثل نحو 5,4% من إجمالي الاستهلاك للأقطان المحلية خلال فترة الدراسة.

كما تبين من جدول (7) أن الاستهلاك المحلي من الأقطان المحلية الطويلة ومتوسطة الطول تراجع من حوالي 35888 طن عام 2010 إلى حوالي 6244 طن عام 2020 بمعدل انخفاض بلغ نحو 82,6% وبمتوسط بلغ حوالي 26945,2 طن يمثل نحو 94,6% من إجمالي الاستهلاك للأقطان المحلية خلال فترة الدراسة. كما يستدل على أن استهلاك الأقطان الطويلة ومتوسطة الطول يتفوق على الأقطان فائقة الطول بنحو 94,3%.

كما يتضح من نفس الجدول أن الاستهلاك المحلي من إجمالي الأقطان المحلية طويلة التيلة ومتوسطة الطول وفائقة الطول تراجع من حوالي 40869 طن عام 2010 إلى حوالي 6671 طن عام 2020 بمعدل انخفاض بلغ نحو 83,7% ، وبمتوسط بلغ حوالي 28474,4 طن يمثل نحو 51,9% من إجمالي الاستهلاك للأقطان المحلية والمستوردة خلال فترة الدراسة.

كما يتضح من جدول (7) أن الاستهلاك المحلي من الأقطان المستوردة قصيرة التيلة بلغ حده الأدنى حوالي 12389 طن عام 2012 بأهمية نسبية تمثل نحو 15,3% من إجمالي الاستهلاك للأقطان المحلية والمستوردة ، وبلغ حده الأقصى حوالي 48340 طن عام 2013 بأهمية نسبية تمثل نحو 65,2% من إجمالي الاستهلاك للأقطان المحلية والمستوردة بمتوسط بلغ حوالي 26375,7 طن يمثل نحو 48,01% من إجمالي الاستهلاك للأقطان المحلية والمستوردة خلال فترة الدراسة.

كما تبين من نفس الجدول تراجع الاستهلاك المحلي من إجمالي الأقطان الشعير المحلية والمستوردة من حوالي 88,8 ألف طن عام 2010 إلى حوالي 20,6 ألف طن عام 2019 بمتوسط بلغ حوالي 55 ألف طن خلال فترة الدراسة.

وبدراسة الاتجاه الزمني لاستهلاك القطن في مصر خلال الفترة (2010-2020) تبين من جدول (4) أن الاستهلاك المحلي من القطن الشعير أخذ اتجاها تناقصيا معنوي إحصائيا بمعدل انخفاض بلغ نحو 14,7% سنويا.

جدول (7) تطور الاستهلاك من الأقطان المحلية والأقطان المستوردة في مصر خلال الفترة (2020-2010)

البيان	الأقطان المحلية (ألف طن)			%	الأقطان المستوردة (ألف طن)	%	الإجمالي العام (ألف طن)
	فائقة الطول	طويلة ومتوسطة الطول	الإجمالي				
2010	5.0	35.9	40.9	46.05	47.9	53.95	88.8
2011	2.7	54.6	57.4	80.84	13.6	19.16	71.0
2012	2.2	66.2	68.5	84.68	12.4	15.32	80.8
2013	1.9	23.5	25.5	34.52	48.3	65.48	73.8
2014	1.3	38.0	39.3	53.05	34.8	46.95	74.0
2015	1.4	22.0	23.5	46.16	27.4	53.84	50.8
2016	0.3	23.7	24.0	49.96	24.1	50.04	48.1
2017	0.6	11.0	11.7	28.96	28.6	71.04	40.3
2018	0.4	8.2	8.6	26.58	23.8	73.42	32.4
2019	0.5	6.9	7.3	35.86	13.1	64.14	20.5
2020	0.4	6.2	6.7	29.19	16.2	70.81	22.9
المتوسط	1.5	26.9	28.5	43.6*	26.4	48*	54.9

(*) تم حسابه كمتوسط هندسي
المصدر : - الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ، مركز المعلومات والتوثيق ، حصاد الموسم القطني 2021.

تطور تكاليف الإنتاج وصافي العائد الفداني بالأسعار الجارية والحقيقية والعائد على الجنيه المستثمر لمحصول القطن خلال الفترة (2020-2010)

يتضح من جدول (8) أن تكاليف إنتاج فدان القطن بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية خلال الفترة من (2020-2010) بلغت حدها الأدنى حوالي 4571 جنيه / فدان عام 2010 ، 41,7 جنيه / فدان عام 2015 ، وبلغت حدها الأقصى حوالي 15830 جنيه / فدان عام 2020 ، 79,3 جنيه / فدان عام 2017 بمتوسط بلغ حوالي 9243,6 جنيه / فدان ، 61,2 جنيه / فدان لكل منهما على الترتيب. كما يتضح من الجدول أن تكاليف إنتاج قنطار القطن بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية خلال الفترة من (2020-2010) بلغت حدها الأدنى حوالي 670,1 جنيه / قنطار عام 2011 ، 7,5 جنيه / قنطار عام 2011 ، وبلغت حدها الأقصى حوالي 2028,7 جنيه / قنطار عام 2019 ، 10,4 جنيه / قنطار عام 2012 بمتوسط بلغ حوالي 1349,4 جنيه / قنطار ، 9,3 جنيه / قنطار لكل منهما على الترتيب. وبدراسة الاتجاه الزمني لكل من تكاليف إنتاج الفدان ، تكاليف إنتاج القنطار بالأسعار الجارية خلال الفترة (2020-2010) اتضح من جدول (9) أنها أخذت اتجاهًا تزايدياً معنوي إحصائياً بمعدل نمو بلغ نحو 14,4% ، 11,6% سنوياً لكل منهما على الترتيب. بينما بالأسعار الحقيقية أخذت اتجاهًا تزايدياً غير معنوي إحصائياً.

ويتضح أيضا من جدول (8) أن صافي العائد الفداني لمحصول القطن بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية خلال الفترة (2010-2020) بلغ حده الأدنى حوالي 1223 جنيه / فدان عام 2012 ، 12,2 جنيه / فدان عام 2012 ، وبلغ حده الأقصى حوالي 11270 جنيه / فدان عام 2020 ، 56,3 جنيه / فدان عام 2016 بمتوسط بلغ حوالي 6071,5 جنيه / فدان ، 39,5 جنيه / فدان لكل منهما على الترتيب.

وبدراسة الاتجاه الزمني لصافي العائد بالأسعار الجارية خلال الفترة (2010-2020) تبين من جدول (9) أنها أخذت اتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو بلغ نحو 17,4% سنويا ، وبالأسعار الحقيقية أخذت اتجاها تزايديا غير معنوي إحصائيا. كما يتضح من جدول (8) أيضا أن أرباحية الجنيه لمحصول القطن بلغ حده الأدنى حوالي 0,22 جنيه عام 2012 ، و حده الأقصى حوالي 0,94 جنيه عام 2010 بمتوسط بلغ حوالي 0,6 جنيه خلال فترة الدراسة. وتبين من جدول (9) أن أرباحية الجنيه لمحصول القطن أخذ اتجاها تزايديا غير معنوي إحصائيا.

جدول (8) تطور التكاليف الإنتاجية للفدان والقطار من القطن وصافي العائد الفداني وأرباحية الجنيه المستثمر في مصر خلال الفترة (2010 – 2020)

البيان	تكاليف إنتاج الفدان (جنيه)		تكاليف إنتاج القطار (جنيه)		صافي عائد الفدان (جنيه)		أرباحية الجنيه المستثمر	الرقم القياسي لأسعار الجملة
	حقيقي	جاري	حقيقي	جاري	حقيقي	جاري		
2010	4571	57.4	701.1	8.8	4281	53.7	0.94	79.672
2011	5193	58.4	670.1	7.5	3215	36.1	0.62	88.964
2012	5490	54.9	1041.7	10.4	1223	12.2	0.22	100.000
2013	5626	51.6	994.0	9.1	2830	26.0	0.50	109.010
2014	5629	46.3	1044.3	8.6	2830	23.3	0.50	121.588
2015	5631	41.7	1300.5	9.6	3765	27.9	0.67	134.971
2016	10736	72.6	1540.3	10.4	8333	56.3	0.78	147.900
2017	12844	79.3	1674.6	10.3	8944	55.2	0.70	161.925
2018	14953	76.1	1869.1	9.5	9555	48.6	0.64	196.619
2019	15175	67.9	2028.7	9.1	10540	47.2	0.69	223.404
2020	15830	67.1	1978.8	8.4	11270	47.8	0.71	235.884
المتوسط	9243.5	61.2	1349.4	9.3	6071.5	39.5	0.6	145.4

المصدر : - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - قطاع الشؤون الاقتصادية - سجلات قسم الإحصاء ، بيانات غير مشورة

- The World Bank, World Development indicators, World Bank national accounts data

جدول (9) معالم ومؤشرات الاتجاه الزمني لتكاليف إنتاج الفدان وصافي العائد الفداني وأرباحية الجنيه المستثمر للقطن في مصر خلال الفترة (2010 – 2020)

القيمة بالجنيه

المتغير	الدالة	T	R ²	F	معدل النمو %
تكاليف إنتاج الفدان	جاري	$Y = e^{8.152+0.144 X}$	0.88	65.480**	14.4
	حقيقي	$Y = e^{3.895+0.033 X}$	0.28	3.574 ⁽⁻⁾	-
تكاليف إنتاج القطن	جاري	$Y = e^{6.441+0.116 X}$	0.94	152.594**	11.6
	حقيقي	$Y = e^{2.181+0.006 X}$	0.04	0.418 ⁽⁻⁾	-
صافي عائد الفدان	جاري	$Y = e^{7.462+0.174 X}$	0.65	16.336*	17.4
	حقيقي	$Y = e^{3.203+0.064 X}$	0.19	2.161 ⁽⁻⁾	-
أرباحية الجنيه المستثمر		$Y = e^{-0.692+0.030 X}$	0.1	0.688 ⁽⁻⁾	-

(**) معنوية عند 0,01 (-) غير معنوية
المصدر : جمعت وحسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بجدول (8)

نتائج تقدير نموذج التوازن الجزئي لمحصول القطن الشعير في مصر 1- معاملات الحماية السعرية

- معامل الحماية الاسمية للمنتج:- ويعني نسبة سعر المنتج المزرعي إلى سعره العالمي ويبين أثر السياسات السعرية على الأسعار المزرعية للسلع الزراعية مقارنة بأسعارها العالمية مما يشير إلى أثر السياسات السعرية على دخول المنتجين الزراعية المتأثرة بالأسعار المزرعية ولمنتجاتهم مقارنة بأسعارها العالمية حيث أنه كلما ازداد معامل الحماية الاسمية للمنتج عن واحد صحيح كانت السياسات السعرية في صالح المنتج الزراعي والعكس.

ويتضح من جدول (10) أن متوسط معامل الحماية السعرية لإنتاج القطن طويل التيلة وقصير التيلة خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 0,1 ، 0,14 لكل منهما على الترتيب وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يعني أن السياسة السعرية لم تكن لصالح منتجي القطن خلال تلك الفترة.

- معامل الحماية الاسمية للمستهلك:- ويعني نسبة سعر التجزئة للمستهلك لسعة معينة إلى سعرها العالمي ويبين أثر السياسات السعرية على أسعار التجزئة للسلع الزراعية مقارنة بأسعارها العالمية مما يشير إلى أثر السياسات السعرية على إنفاق المستهلكين ومن ثم مستوى معيشتهم المتأثرة بأسعار التجزئة للسلع التي يستهلكونها مقارنة بأسعارها العالمية وبذلك فإنه كلما قل هذا المعامل عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على أن السياسات السعرية في صالح المستهلك.

كما يتضح من الجدول أيضا أن متوسط معامل الحماية السعرية لاستهلاك القطن طويل التيلة وقصير التيلة خلال فتره الدراسة بلغ حوالي 9,9 ، 6,5 لكل منهما على الترتيب وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذا يعني أن السياسة السعرية لم تكن لصالح مستهلكي القطن والشركات خلال تلك الفترة.

2- مؤشرات الكفاءة الاقتصادية

يتضح من جدول (10) أن الصادرات من القطن طويل التيلة والواردات من القطن قصير التيلة حققت عوائد اجتماعية في مجال الإنتاج حيث بلغت حوالي 131592,1 ، 5966,5 ألف جنيه لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، ويتبين من ذلك أن صادرات القطن طويل التيلة تحقق عوائد اجتماعية للمنتجين بمعدل زيادة بلغ نحو 95,5% عن واردات القطن قصير التيلة

كما تبين من الجدول أيضا أن الصادرات من القطن طويل التيلة والواردات من القطن قصير التيلة حققت عوائد اجتماعية في مجال الاستهلاك بلغت حوالي 36383,9 ، 337,2 ألف جنيه لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، ويستدل من ذلك أن صادرات القطن طويل التيلة تحقق عوائد اجتماعية للمستهلكين بمعدل زيادة بلغ نحو 99,1% عن واردات القطن قصير التيلة

كما تبين أن صادرات القطن تحقق عوائد اجتماعية للمنتجين أكبر من المستهلكين حيث تمثل نحو 78,3% ، 21,7% من إجمالي العوائد الاجتماعية لكل منهما على الترتيب. وأيضا واردات القطن تحقق عوائد اجتماعية للمنتجين أكبر من المستهلكين حيث تمثل نحو 94,7% ، 5,3% من إجمالي العوائد الاجتماعية لكل منهما على الترتيب

3- مؤشرات الرفاهية الاقتصادية:

- الأثار التوزيعية للمنتجين:- يتبين من جدول (10) أن صادرات القطن حققت فوائض للمنتجين بلغت حوالي 95006,8 ألف جنيه خلال فترة الدراسة وهو يشير إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية نتيجة العائد المجتمعي في مجال الإنتاج وذلك لتفوق السعر المزرعي عن سعر الحدود ، بينما حققت واردات القطن خسارة اجتماعية في مجال الإنتاج بلغت حوالي -15831,5 ألف جنيه ويرجع ذلك إلى انخفاض السعر المزرعي عن سعر الحدود.

- الأثار التوزيعية للمستهلكين:- يتبين من الجدول السابق أن كل من صادرات وواردات القطن حققت فوائض اجتماعية للمستهلكين بلغت حوالي 50718,1 ألف جنيه ، 9318 ألف جنيه على الترتيب ويعزى ذلك إلى تفوق سعر الحدود عن السعر المحلي لمستهلكي القطن الأمر الذي يشير إلى أن الأثار التوزيعية للمحصول تكون في صالح المستهلكين.

ويستدل مما سبق أن صادرات القطن طويل التيلة تتفوق في تحقيق فوائض للمنتجين بمعدل زيادة بلغ نحو 46,6% عن فوائض المستهلكين ، كما تتفوق الصادرات في تحقيق فوائض للمستهلكين بمعدل زيادة بلغ نحو 80,6% عن الواردات.

4- مؤشرات حصيلة عوائد الدولة

- التغير في إيرادات الحكومة (العائد أو الفقد الحكومي) :- ويمثل الفرق بين الأثار التوزيعية للمستهلكين والأثار التوزيعية للمنتجين مضافا إليها مقدار العائد أو الخسارة

الاجتماعية في مجال الإنتاج والاستهلاك ويبين هذا المعيار أثر تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على الميزانية العامة للدولة.

حيث يتبين من جدول (10) أن صادرات القطن طويل التيلة حققت عوائد اجتماعية خلال فترة الدراسة حيث بلغت حوالي 313700,9 ألف جنيه ويرجع ذلك إلى ارتفاع إيرادات الدولة نتيجة زيادة الإنتاج وارتفاع حصيللة الدولة من الضرائب الضمنية بينما حققت واردات القطن خسارة في عوائد الحكومة بلغت حوالي 209,8 ألف جنيه ويرجع ذلك إلى انخفاض حصيللة الدولة من الضرائب الضمنية.

- التغير في حصيللة النقد الأجنبي :- ويبين هذا المعيار أثر السياسات السعرية على حصيللة الدولة من النقد الأجنبي ويقاس هذا المعيار من خلال السعر العالمي مضروباً في الفرق بين الإنتاج عند السعر العالمي والسعر المحلي مضافاً إليه الفرق بين الاستهلاك بالسعر المحلي والسعر العالمي.

ويتبين من جدول (10) أن محصول القطن طويل التيلة وقصير التيلة حقق للدولة مكاسب من العملة الأجنبية بلغت حوالي 201536,7 ألف جنيه ، 12290,3 ألف جنيه بأهمية نسبية بلغت نحو 94,3% ، 5,7% لكل منهما على الترتيب.

معامل التعريفية الجمركية :- ويتم حسابه بقسمة معامل الحماية الاسمي للاستهلاك علي معدل التعريفية الجمركية

معدل التعريفية الجمركية = معامل الحماية الاسمي للإنتاج -1

ويتضح من جدول (10) سالبية معامل التعريفية الجمركية لمحصول القطن طويل التيلة وقصير التيلة حيث بلغ حوالي -10,8 ، -7,5 لكل منهما على الترتيب وذلك يشير إلى أن المنتج المحلي لم يحصل على دعم ضمني وإنما يحصل عليه المنتج الأجنبي.

جدول (10): تقدير معايير نموذج التوازن الجزئي للقطن الشعر طويل التيلة وقصير التيلة بالأسعار الجارية في مصر خلال الفترة (2010 – 2020)

الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالآلاف جنيه

البيان	القطن طويل التيلة (الصادرات)	القطن قصير التيلة (الواردات)
معامل الحماية الاسمي للإنتاج	0.1	0.14
معامل الحماية الاسمي للاستهلاك	9.89	6.5
العائد أو الخسارة الاجتماعية في الإنتاج	131592.1	5966.5
العائد أو الخسارة الاجتماعية في الاستهلاك	36383.9	337.2
إجمالي العائد أو الخسارة الاجتماعية	167976	6303.7
الأثار التوزيعية للمنتجين	95006.8	-15831.5
الأثار التوزيعية للمستهلكين	50718.1	3918
العائد أو الفقد الحكومي	313700.9	-209.8
الفروق في العملة الأجنبية	201536.7	12290.3
معدل التعريفية الجمركية	-0.9	-0.86
معامل التعريفية الجمركية	-10.8	-7.5

المصدر : جمعت وحسبت من تحليل نموذج التوازن الجزئي للبيانات الواردة بجدول (3) ، (5) ، (7)

جدول (11): نتائج نموذج التوازن الجزئي للمصادر من محصول القطن الشعير (طويل التيلة) وأثره على التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة (2010 – 2020)
الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالآلاف جنيه

البيان	معامل الحماية الاسمي للإنتاج	معامل الحماية الاسمي للاستهلاك	العائد أو الخسارة الاجتماعية في الإنتاج	العائد أو الخسارة الاجتماعية في الاستهلاك	إجمالي العائد أو الخسارة الاجتماعية	الأثر التوزيعية للمنتجين	الأثر التوزيعية للمستهلكين	العائد أو الفقد الحكومي	الفروق في العملة الأجنبية	معامل التعريفية الجمركية
2010	0.16	4.38	8236.7	2527.8	10764.5	312.5	7971.0	19048.0	13041.4	-5.21
2011	0.07	9.30	92609.3	14888.1	107497.4	64000.5	24512.4	196010.3	164851.5	-9.96
2012	0.11	6.07	14751.2	5865.7	20616.8	6586.7	12887.7	40091.3	18962.8	-6.79
2013	0.09	6.08	24031.0	7876.0	31906.9	12939.0	17275.3	62121.3	34072.8	-6.70
2014	0.07	8.90	45023.8	16781.1	61805.0	29170.6	28282.9	119258.5	59367.5	-9.61
2015	0.14	6.57	7230.8	5481.4	12712.3	1360.4	11273.1	25345.8	3915.4	-7.66
2016	0.14	5.99	14472.9	9696.2	24169.1	2817.9	21537.8	48524.7	10408.8	-6.98
2017	0.05	21.13	401117.6	166666.7	567784.3	319210.6	206840.0	1093834.9	490491.1	-22.14
2018	0.05	19.68	628172.9	128613.4	756786.2	487878.3	162190.6	1406855.1	1050391.7	-20.70
2019	0.08	11.60	139885.1	25643.6	165528.7	84920.2	38135.7	288584.5	248126.4	-12.62
2020	0.10	9.08	71981.3	16183.2	88164.6	35878.1	26992.6	151035.3	123274.1	-10.07
المتوسط	0.10	9.89	131592.1	36383.9	167976.0	95006.8	50718.1	313700.9	201536.7	-10.77

المصدر : جمعت وحسبت من تحليل نموذج التوازن الجزئي للبيانات الواردة بجدول (3) ، (5) ، (7)

جدول (12): نتائج نموذج التوازن الجزئي للواردات من محصول القطن الشعير (قصير التيلة) وأثره على التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة (2010 – 2020)
الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالآلاف جنيه

البيان	معامل الحماية الاسمي للإنتاج	معامل الحماية الاسمي للاستهلاك	العائد أو الخسارة الاجتماعية في الإنتاج	العائد أو الخسارة الاجتماعية في الاستهلاك	إجمالي العائد أو الخسارة الاجتماعية	الأثر التوزيعية للمنتجين	الأثر التوزيعية للمستهلكين	العائد أو الفقد الحكومي	الفروق في العملة الأجنبية	معامل التعريفية الجمركية
2010	0.15	4.63	-300.4	-1297.5	-1597.9	-8751.8	4540.2	-5809.6	2602.6	-5.45
2011	0.08	7.24	7235.8	-472.7	6763.2	-14596.9	6765.1	-1068.7	16898.8	-7.91
2012	0.11	5.89	1098.7	-993.6	105.1	-6791.1	5775.7	-910.3	4861.2	-6.61
2013	0.12	4.52	523.7	-1489.6	-965.9	-7426.2	5016.0	-3376.1	5021.7	-5.15
2014	0.11	5.85	1270.5	-1051.0	219.4	-8718.5	6009.4	-2489.6	5395.5	-6.59
2015	0.19	4.89	-543.7	-834.9	-1378.6	-4661.7	3206.2	-2834.1	756.5	-6.04
2016	0.22	3.86	-1225.9	-1819.5	-3045.4	-8046.9	4956.6	-6135.7	1774.7	-4.94
2017	0.07	13.61	25309.4	7956.8	33266.2	-26040.5	33112.3	40338.0	37282.0	-14.64
2018	0.08	12.79	37628.0	5674.3	43302.3	-51025.6	26871.5	19148.2	69110.6	-13.84
2019	0.19	4.82	-2773.6	-948.6	-3722.2	-22803.4	3553.9	-22971.7	-4485.4	-5.98
2020	0.24	3.77	-2590.8	-1014.9	-3605.7	-15283.5	2691.6	-16197.6	-4024.8	-4.94
المتوسط	0.14	6.53	5966.5	337.2	6303.7	-15831.5	9318.0	-209.8	12290.3	-7.46

المصدر : جمعت وحسبت من تحليل نموذج التوازن الجزئي للبيانات الواردة بجدول (3) ، (5) ، (7)

توصيات الدراسة:

- 1- تفعيل دور البحث العلمي في النهوض بالإنتاجية الفدائية للقطن والتي اتسمت بالثبات النسبي في مصر خلال فترة الدراسة حتى يمكن زيادة صافي العائد الفدائي منه
- 2- ضرورة عدم اقتصار زراعة القطن في مصر على الأقطان طويلة الثيلة وفائقة الطول فقط ولكن يجب الاتجاه نحو إدخال زراعة الأقطان قصيرة الثيلة على نطاق واسع لإنتاج الأقطان التي تلبي احتياجات صناعة الغزل والنسيج المحلية والتي يجرى استيرادها من الخارج
- 3- ضرورة الأخذ في الحسبان لدي واضعي السياسة الزراعية الدعم المباشر الذي تقدمه الدول المتقدمة المنتجة للقطن ومراعاة ربط أسعار الضمان لمحصول القطن بالعائد الصافي للمحاصيل المنافسة
- 4- العمل على تطوير التكنولوجيا المستخدمة في حلق الأقطان نظرا للحالة المتدهورة للمحالج والتي تجعل صناعة الغزل والنسيج في مصر تستورد غزول أجنبية تتوافق وظروف الصناعة المحلية. ^(مرجع رقم 2)
- 5- ضرورة تطوير صناعة غزل القطن في قطاع الأعمال العام نظرا لتدهور بعض تلك المصانع للتقدم الفني للآلات وعدم قدرتها على التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة. ^(مرجع رقم 7)
- 6- ضرورة العمل على تصريف المخزون السنوي من القطن والذي بلغت نسبته 17% من الإنتاج المحلي خلال الفترة (2010-2020) عن طريق تنشيط المبيعات والترويج لها. ^(مرجع رقم 3)
- 8- ضرورة العمل على تطبيق معايير الجودة والمواصفات القياسية لمحاصيل الدراسة من الخضر والفاكهة وتعميم إجراء عمليات الفرز والتدريج والتعبئة وفقاً لتلك المعايير.

المراجع:

أولا- المراجع العربية:

- 1- أحمد محمد سعيد سليمان ، فرز وتسويق وتداول القطن المصري ، مطبعة مودرن ، الإسكندرية ، 2019
- 2- أسامة أحمد البهنساوي ، دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة على استقرار إنتاج وتجارة القطن المصري ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الثاني ، 2008
- 3- الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ، مركز المعلومات والتوثيق ، حصاد الموسم القطني . 2021
- 4- طارق مسعود مرسى ، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب الإنتاجي والاستهلاكي والصادرات والعمالة والاقتصاد القومي لأهم الزروع الغذائية والكسائية المصرية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، 2000.
- 5- طلعت رزق الله النفادي ، عماد مورييس عبد الشهيد، دراسة اقتصادية تحليلية لمحصول القطن المصري وأسباب تدهور إنتاجه في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، المؤتمر الرابع والعشرون للاقتصاديين الزراعيين 9- 10 نوفمبر 2016

- 6- على عبد المحسن على عبد السيد ، دراسة اقتصادية للسياسات السعرية الزراعية لمحصول القطن في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثالث ، سبتمبر 2013
- 7- مختار خطاب ، أزمة كل من القطن وصناعة الغزل والنسيج المصرية المؤتمر السادس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة 2018
- 8- منتصر محمد محمود ، طارق على أحمد عبدالله ، أثر السياسة السعرية الزراعية على إنتاج واستهلاك بعض المحاصيل المنتجة للزيوت باستخدام نموذج التوازن الجزئي ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العشرون ، العدد الرابع ، ديسمبر 2010.
- 9- هشام على حسن الجندي ، استخدام نموذج التوازن في قياس أثر سياسات التحرر الاقتصادي على محصول القمح في مصر ، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية ، العدد الأول ، 2014
- 10- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة
- 11- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، نشرة الأسعار المزرعية ، أعداد مختلفة
- 12- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مركز البحوث الزراعية ، سجلات قسم الإحصاء ، أعداد مختلفة.
- 13- ياسر عبد الحميد دياب وآخرون ، الآثار الاقتصادية للسياسة السعرية للسكر في مصر ، مجلة السكر المصرية ، المجلد الثالث عشر ، 2019
- ثانيا- المراجع الأجنبية والمواقع الإلكترونية:

- 14- Alexandria Cotton Exporters Association (2010-2020), **The Egyptian Cotton.**
- 15- G. J. of Alex. **Cotton Exporters Association** (Various Volumes), (33).
- 16- www.fao.org.stat.com.
- 17- The World Bank, **World Development indicators**, World Bank National accounts data

Economic Effects of the Price Policies of Egyptian Cotton

Dr. Sahar Said Yacoub Mohamed

Faculty of Department of Economics, Agricultural Extension and Rural Development
Agriculture - Damanhour University

Summary:

The study aimed to measure the impact of price and marketing policies for the cotton crop during the period (2010-2020) on both producers, consumers and the state, as well as to identify the extent of the success of the applied policies in narrowing the differences between local and global prices and the extent of approaching a fair agricultural policy through which producers can be encouraged to increase production. At the same time, the state's ability to reduce imports, using the partial equilibrium model, which is concerned with measuring indicators of economic efficiency.

The study indicated that the average price protection factor for the production of long-staple and short-staple cotton during the study period was about 0.1 and 0.14 for each of them, respectively, which is less than the correct one, and the nominal protection coefficient for cotton consumption was about 9.9 and 6.5. For each of them, respectively, which is greater than the correct one, and this means that the price policy was not in favor of cotton producers and consumers and companies.

IT also indicated that long-staple cotton exports achieve social returns to consumers at an increase rate of about 99.1% over imports of short-staple cotton, and they also excel in achieving surpluses for producers at an increase rate of about 46.6% over consumers' surpluses, and also excel in achieving surpluses for consumers with an increase of about 80.6% over imports.

The study also indicated that cotton exports achieved a surplus in government revenues during the study period, amounting to about 313700.9 thousand pounds, while cotton imports achieved a loss in government revenues that amounted to about -209.8 thousand pounds. Long-staple and short-staple cotton also achieved gains for the state from foreign currency amounting to about 201536.7 thousand pounds.

and 12290.3 thousand pounds, with a relative importance of about 94.3% and 5.7% for each of them, respectively.

The study indicated the negative coefficient of customs tariffs for long-staple and short-staple cotton, which amounted to about -10.8 and -7.5 for each, respectively, which indicates that the local product did not receive implicit support, but rather received it to the foreign product